الفصل الثالث

المظاهر الدستورية للمجموعة الفرنسية

تمهيد:

تميزت **الجمهورية الخامسة في عهد ديغول**، أنها لم تأت بجديد، وبالتالي، التخلص من العقيدة الفرنسية التي كانت تقوم على سمو الفكر الفرنسي على غيره، والوفاء للمذهب التقليدي الذي توارثته **فرنسا** منذ القرن الثامن عشر، بل الذي انتقلت به **فرنسا** إلى القرن الثامن عشر لتعيش في ظل عقيدتها تلك.

وانطلاقا من ذلك، حرص **ديغول** على أن تكون **فرنسا** هي المحور وقطب الرحى في كل شيء في مجموعة، وأن تتركز السلطة في أيدي المسئولين في **باريس**، أما الأجهزة الأخرى التي افتعلتها في الجمهوريات الإفريقية فكانت شكلية ولها أقل قدر من السيادة (Le Souverainete)، وبالتالي، فإن رئيس **الجمهورية الفرنسية**، هو رئيس المجموعة، يمثلها جميعها تمثيلا سياسيا تحكميا، وأن الاختيار يتم وفق الإدارة الفرنسية في **باريس**.

ثم ابتدع **ديغول** مجلسا تنفيذيا للمجموعة، يتكون من (21) عضوا، هم رؤساء الحكومات الداخلة في المجموعة وعددهم (12) عضوا، ومن رئيس وزراء **فرنسا** ومعه ثمانية وزراء للشئون الإفريقية، ويرأس رئيس المجموعة الفرنسية، مجلسها التنفيذي. وجعل للمجموعة مجلسا للشيوخ، يضم مناصفة، ممثلين للمجالس المحلية في الدول الداخلة في المجموعة، وممثلين **للجمعية الوطنية الفرنسية**.

إذن، كانت السياسة الفرنسية تقوم على اعتبار أنها (**المتر بول**) أي هي الممثلة السياسية بالأصالة لا بالوكالة، لجميع شعوب دول المجموعة، وهي

المهيمنة على شئون السياسة العامة، والاقتصاد والدفاع، والقضاء، والتعليم، كما أن علم فرنسا هو علم المجموعة، واللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية، والعملة النقدية هي الفرنك، ونشيدها القومي هو المارسيز.

المبحث الأول

المظاهر السياسية للمجموعة الفرنسية

إضافة إلى هذه المظاهر الشكلية، احتفظ **ديغول** بمنصب الحكام القدامى وغيّر اليافطة على أبوابهم فجعلها ممثل الجمهورية الفرنسية، وهذا الممثل أو المندوب السامي، هو بمثابة **ديغول** نفسه بوصفه رئيس الجمهورية الفرنسية، وليس بوصفه رئيس المجموعة. ويملك من السلطات ما تملكه **الجمهورية الفرنسية**، أي أنه يملك كل شيء: قوات الأمن، والدفاع والسلطة التوجيهية والإدارية العليا، والإشراف على القضاء والتعليم والاقتصاد، وعن طريقه يتم تبادل المعلومات بين الدول أعضاء المجموعة وبين **فرنسا**، فيما يخص الشئون الخارجية.

وقد تحفظ الإفريقيون في اجتماعات المجلس التنفيذي مسألة هؤلاء الممثلين الذين وصفوهم بأنهم بقايا النظام الاستعماري القديم وعملاء له، وطالبوا بأن يكون الاتصال مباشرا بين الدول وبين **فرنسا**. ولكن فرنسا تتحاشى ذلك.

ثم شكل الإفريقيون أحزابهم السياسية، وعبروا عن تضامن الروح القومية في إفريقيا بأن الأحزاب كانت مترابطة بعضها مع البعض، فلم تكن مقصورة على أقاليم بعينها، بل امتدت لتشمل جميع الدول الداخلة في المجموعة. وأكبر حزبين إفريقيين آنذاك هما: **حزب التجمع الإفريقي** (Partie du regroupement African)، **وحزب الصف الديمقراطي الإفريقي** (Partie du

rassemblenent democratique African). ويتزعم الحزب الأول **ليوبولد سنغور ماما دوديا**، وينتشر إتباع هذا الحزب في **داهومي والسنغال**، وتقوم فلسفته على الدفاع عن الفكرة الفدرالية بين دول **إفريقيا**، وشعار هذا الحزب أن **إفريقيا** الفدرالية أقوى بكثير من عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة.

أما زعماء الحزب الثاني، فقد كان على رأسهم الزعيم **سيكوتوري** رئيس **غينيا** قبل انفصالها وهو **فويت بوسخي**، وجبريل واريوسيير و ليست، وينتشر أتباع هذا الحزب في **ساحل العاج** وإفريقيا الاستوائية و**السودان**.

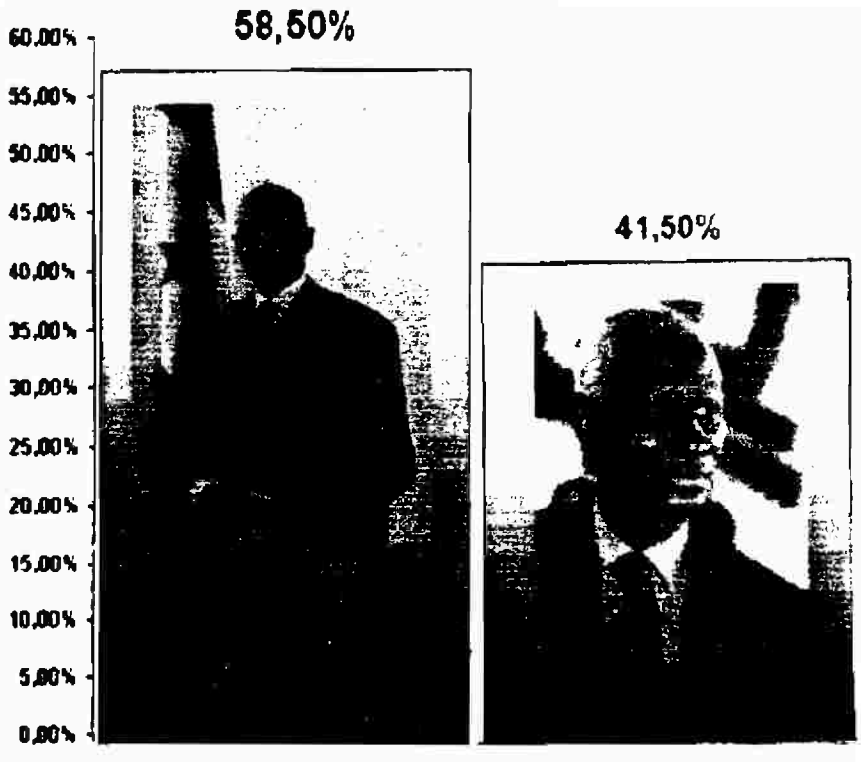

الانتخابات الرئاسية في السنغال (www.election-politique.com)

المجموعة الفرنسية[1]

تتكون من

11 جمهورية افريقية وجمهورية مدغشقر	الجمهورية الفرنسية والجزائر

البنيان الدستوري

↓

رئيس المجموعة ورئيس الجمهورية

رؤساء وحكومات الدول الأعضاء	يجتمعون في مجلس تنفيذي	رئيس مجلس الوزراء الفرنسي 8 وزراء فرنسيين
مجالس الدول الأعضاء	سكرتارية عامة للمجموعة	برلمان الجمهورية
تعين ممثلين لها في ↓		يعين ممثلين له في ↑

مجلس شيوخ (المجموعة الفرنسية)

[1] إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره، ص182.

المبحث الثاني

المظاهر الاقتصادية للمجموعة الفرنسية

كانت الخطة الاقتصادية تكملة للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي تقوم على إزالة الشخصية الإفريقية وتشويهها، وأن ينصهر جميع الأفارقة في بوتقة فرنسية. وكانت النتيجة الحتمية لهذه السياسة الاستعمارية هي الانحدار المستمر وإهمال الحياة الاقتصادية في الأقاليم الإفريقية. ولذلك ليس من الغرابة إغفال **فرنسا** بحثها عن منابع الثروات الطبيعية حتى لا تنتعش تلك الأقاليم، وبالتالي، الإحساس بالأهمية الشخصية والاعتماد على النفس.

كما تم إهمال الثروات الطبيعية المتوافرة في المستعمرات الفرنسية، وإلغاء أي مشروع يهدف إلى استغلالها والإفادة منها مثل المناطق الغنية بالماس والزنك والصفيح والرصاص في **إفريقيا الاستوائية**. وكذلك أهملت المناطق البترولية فيها، و لم تعمل **فرنسا** أي شيء يستحق الذكر لتشجيع استثمار رؤوس الأموال في تلك المناطق، والمعروف أن إفريقيا **الاستوائية** الفرنسية تستمد قرابة نصف دخلها من الثروة الخشبية العظيمة، ولكن فرنسا لم تعمل ما يبعث على التقدم بالصناعات الخشبية.

لقد كان هدف **فرنسا** من هذه السياسة هو الإبقاء على حالة من الفقر والبؤس تجعل تلك الأقاليم دائما في حاجة إلى **فرنسا**، معتمدة في ذلك على النهب المستمر للثروات الطبيعية، وبقيت الحال على ذلك حتى اندلاع **الحرب العالمية الثانية**، حينما ضاعت مستعمرات **فرنسا** في الشرق الأقصى، التي كانت

تستثمر فيها فرنسا جانبا كبيرا من رأس المال، بدأت رؤوس الأموال تتحول إلى استغلال الثروات الكثيرة في إفريقيا.

ومع ازدياد الحاصلات الغربية في غرب إفريقيا من البن والكاكاو وزيت النخيل والأخشاب بدأ الاستغلال الفعلي للثروات المعدنية الموفورة، ومع تغير السياسة الاقتصادية الفرنسية من السلبية المطلقة إلى الايجابية، تدفق الفرنسيون بسرعة كبيرة في المستعمرات الفرنسية، وهي زيادة متممة للسياسة الفرنسية وهي إذابة الشعوب الإفريقية وطغيان الطابع الفرنسي، وتحويل الأفارقة، خاصة في المدن، إلى فرنسيين.

إضافة إلى ماتقدم، فإن فرنسا كانت تهدف من وراء ذلك إلى جانب أهدافها السياسية إلى هدف اقتصادي بعيد المدى وهو أن تظل إفريقيا الفرنسية منطقة استهلاكية تصرف فيها الصناعة الفرنسية بضائعها، جانية من وراء ذلك فوائد طويلة. وكنتيجة لذلك، فإن أي تقدم صناعي، أو استغلال للثروات المعدنية الإفريقية من موارد، إلى أن تتحول تدريجيا إلى منطقة إنتاجية، قد تكتفي بذاتها على أسوأ الفروض، فتضيع منتوجاتها المحلية وأسواقها أمام البضائع الفرنسية ما دامت الحماية مفقودة للمنتوج المحلي الإفريقي.

المبحث الثالث

النتائج السياسية للمجموعة الفرنسية

كان المبدأ السياسي الفرنسي هو الاستقلال (Indépendance) مع التبعية (La dépendance) المتبادلة بالنسبة للمستعمرات الفرنسية في القارة الإفريقية، لكن بالمقابل كان هناك تيارا قويا يسود كثيرا من الساسة الإفريقيين – خاصة في الدول حديثة الاستقلال (Indépendance) للدخول في المجموعة الفرنسية – نحو تكوين اتحادات فدرالية تجمع شتات أقاليم إفريقيا المبعثرة. وهذا التيار هو استجابة للميل العام الذي يسود دول غرب إفريقيا المستقلة نحو التجمع لإنشاء الحلم الإفريقي الكبير، الولايات المتحدة الإفريقية.

وإزاء تنامي القومية الإفريقية خشيت فرنسا تيار التجمع الإفريقي. فيكون فيه القضاء على الفرقة والخلاف بين الأقاليم الإفريقية الخاضعة لها، فتفقد بذلك أهم عنصر من عناصر بقاء سيادتها، فكان أن سعت **فرنسا** للوقيعة بين الأشقاء الأفارقة (**فرق تسد**) ونجحت في سلخ جمهوريتي **داهومي**، و**فولتا العليا** من اتحاد **مالي** الفدرالي بعد أن كانت قد قبلتا الاشتراك فيه. ومع ذلك، فإن **اتحاد مالي** استمر في الوجود بفضل إصرار داعييه الزعيمين **سنغور** في **السنغال** و **كيتا** في **السودان**[1].

---

[1] للتوسع في الموضوع، انظر مؤلفنا (**الصراعات في القارة الإفريقية**)، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة 2004.

واستشعر الإفريقيون ضرورة وجود لون من التقارب بين دولهم، ولذلك حينما تعذر الاندماج في اتحاد فدرالي، أنشأوا اتحادات جمركية، كما حدث بين دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية الأربع: **الكونغو وتشاد وإفريقيا الوسطى والغابون**. وقد تأكد دعاة الفدرالية من معارضة **فرنسا** لاتجاهاتهم، ومقاومتها لدعوتهم بكل وسيلة، ولكنهم مع ذلك مضوا في دعوتهم في إصرار وإيمان، ووقف اتحاد **مالي**، على قدميه في ثقة واعتزاز، معيدا بذلك مجدا من أمجاد التاريخ الإفريقي القديم في اسم **مالي**.

وكانت قد بدأت الحركات الإفريقية تتبلور في إفريقيا الفرنسية، فدخلت كل من السودان و السنغال في اتحاد **مالي**، وجعلتاه اتحادا مفتوحا تلتقي حوله آمال الأحرار في غرب إفريقيا. كما أن دول إفريقيا الاستوائية الفرنسية أبرمت اتفاقا للوحدة الجمركية. ويجتمع المجلس التنفيذي لمجموعة **ديغول** الفرنسية في فبراير سنة (1959م)، ويقرر في اجتماعه الأول في **باريس**، مبدءا خطيرا يهدر بموجبه قاعدة أساسية من قواعد دستور المجموعة، وهو أن تكون السياسة الخارجية للمجموعة موحدة، وأن تتولى **الجمهورية الفرنسية** تمثيل المجموعة، **بالأصالة لا بالوكالة**، وأن تكون حوازات السفر باسم **الجمهورية الفرنسية**، وبالتالي، تكون **فرنسا** وحدها التي تمارس حقوق الشخصية الدولية للمجموعة.

ثم خرجت **فرنسا** بمهزلة جديدة مفادها أن حكومة **الجمهورية الفرنسية** قررت أن تعين إفريقيين في بعض السفارات والممثليات الدبلوماسية الفرنسية، وأن يعينوا خاصة في السفارات العالمية الكبرى الهامة، وفي جميع

السفارات الفرنسية في الدول الإفريقية المستقلة. واستثنت فرنسا مناصب رؤساء البعثات من تعيين إفريقيين فيها. كما أن تعيين الإفريقيين يتم باختيار رئيس الجمهورية الفرنسية وأن يصدر تعيينهم بمرسوم. وأن هؤلاء الممثلين يمثلون فرنسا ويتحدثون باسمها ولا يمثلون حكوماتهم الوطنية.

وبطبيعة الحال اعترض الزعماء الأفارقة على استهانة فرنسا بعقولهم واستخفافها بتطلعاتهم، وتجاهلها لصعود الخط البياني للقومية الإفريقية. وقد عبر عن هذه الحقيقة — آنذاك — رئيس وزراء اتحاد مالي السيد/موديبو كيتا عن رأي الأحرار الإفريقيين فوصف النظام بأنه لايتيح إلا قدرا ضئيلا من الحرية للحكومات أعضاء المجموعة في علاقاتها مع سائر دول العالم.